

صقر لاعادة الصالحيات الى الهيئة الناظمة: لماذا صمت "حزب الله" عن "التسلل الأميركي" حدوداً



صقر في مؤتمره الصحفي امس في مجلس النواب

أسأل النواب الزملاء في "حزب الله"، وقد كتبت الصحيفة انهم اثاروا هذه القضية، لماذا لم تتبع حتى النهاية؟ ولماذا هذا الصمت عندما صدر بيان عن السفارة الاميركية؟ فهل نحن امام اثارة اعلامية سياسية فضائية فقط لا غير؟ وتقدم صقر بسؤال الى وزير البيئة محمد رحال عن وضع المراحل والمقالع والكسارات على مختلف الاراضي اللبنانية، وتحديداً في منطقة البقاع الاوسط، حيث هناك مجموعة من الكسارات والمقالع والمراحل تعمل بطريقية غير شرعية، طالباً من وزير البيئة أن يأخذ دوره في هذه القضية ويبلغ على الاقل وزارة الداخلية ويعطي إشارات عن هذه الأخطار الكبيرة التي تحيط بالبيئة، خصوصاً أن كسارة في البقاع الاوسط وضهر البيرد تهدد بيئياً وأثيرياً على مرأى ومسمع من الجميع". مشدداً على تبليغ وزارة الداخلية لمعالجة هذه القضية.

وفق القانون ونكون أمام مجلس نواب يسن قوانين ومجلس وزراء يتلزم، فمن العيب الا يتلزم أحد هذه القوانين وان يكون هناك استهتار". وطرق الى زيارة الوفد الأميركي للحدود، وقال: "نشرت جريدة "السفير" في ٢٩ نيسان ٢٠١٠ ما ناشيت فيها: "الاقتحام المتالي للمؤسسات الأمنية اللبنانية يثير مخاوف كبيرة. كيف تتسلل الى مديرية الجمارك وصولاً الى المصنع؟ وبعدما طالبت بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق، وقلت إننا سنتابع هذا الموضوع ونتقدم بشكوى وبذكرة لدى السفارة الأميركي للحكومة الأميركي، تبين لنا أن هذا التسلل المزعوم منسق مع الجيش اللبناني والمخابرات ومديرية الأمن العام، وتقول السفارة الأميركي إنها أعلمت الداخلية، ولا أقول وزير الداخلية، بل الداخلية، وهذا يعني ان لا تسلل ولا متسللين، واننا امام اثارة اعلامية وسياسية. ومن هنا

عقد النائب عقاب صقر مؤتمراً صحافياً قبل ظهر امس في مجلس النواب، تناول فيه اتهامه وزير الاتصالات شربيل نحاس بعدم التزامه القانون ٤٣١ لجهة إعادة الصالحيات المطلوبة الى الهيئة الناظمة للاتصالات، وزيارة الوفد الاميركي للحدود، وسؤالاً وجهه الى وزير البيئة محمد رحال عن الكسارات.

وقال: "انسجاماً مع منطق متابعة القضايا حتى نهايتها، وتأكيداً لحرصنا على عمل المؤسسات، أطرح على الزملاء النواب والساسة الوزراء والرأي العام ما توصلنا اليه في قضية اللجنة الفنية لوزارة الاتصالات. وأدعو الجميع الى الوقوف أمام مسؤولياتهم في هذه القضية، إذ قيل آنذاك إننا قدمنا محضراً مزوراً عما حصل، وثبت أن هذا الكلام هو المزور، وقيل ان لا وجود للجنة، لكن وزير الاتصالات أكد أن هناك لجنة ومحضر تقرير صدر عن اللجنة الأولى، ولذلك أعتقد ان هذه المعلومات يجب أن تكون أمام الرأي العام بشفافية، وأنا أضعها بتصرف دولة رئيس مجلس النواب الرئيس نبيه بري المؤمن على هذا الملف بكل تفاصيله، ليكون هناك محاسبة ومعالجة ومتابعة لهذه القضية الشائكة والمهمة".

وأضاف: "لست هنا لأعلن انتصاراً بل لأضع النقاط على الحروف، وللظهور من هو الذي يستخدم أوراقاً مزورة ويزور الواقع".

وجدد صقر مطالبه لوزير الاتصالات التزام القانون ٤٣١ الصادر عن مجلس النواب في ٢٢/٧/٢٠٠٢ لجهة إعادة الصالحيات المطلوبة الى الهيئة الناظمة للاتصالات، حتى يستقيم العمل